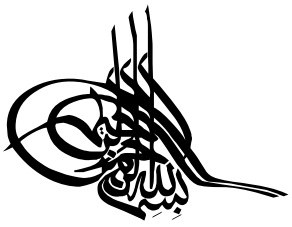

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد فإن نظام الحكم الإسلامي من أهم ما ينبغي أن تنصرف أذهان الباحثين في ميدان الفقه الإسلامي لدراسته، سعياً لبناء مؤسساته على أساس شرعي؛ لأن المصالح أو المفاسد الناتجة عن تطبيقه تعم الأمة بأسرها، وتؤثر عليها أكثر مما يؤثر أي موضوع آخر من موضوعات الفقه المتعلقة بحياة الناس.

ويمثل موضوع: **(أهل الحل والعقد)** واسطة العقد في هرم نظام الحكم الإسلامي، المكون من رئيس الدولة، الذي يحتل قمته، والعامة التي هي قاعدته، وأهل الحل والعقد الذين يمثلون العامة، ويعدون وسيلة تطبيق إرادتهم في ميدان الأمر العام.

وقد كنت استشرت ثُلة من الأفاضل والباحثين في دراسة هذا الموضوع، فكانوا ما بين مؤيد لهذه الفكرة، ومشجع على البحث فيها، وما بين صارف عنها، ومعترض على اختيار هذا العنوان بحثاً يقدم لنيل درجة الدكتوراه. وسبب اعتراضهم، بعد تسليمهم بأهمية البحث فيه، هو صعوبة البحث في هذا الموضوع الواقعي، وتهيّب الغوص فيما اشتهر بين العلماء وقوع الاضطراب فيه، بل والرأفة بي، والنصيحة بعدم الإقدام على ما من شأنه وضعي موضع الرمية عند مناقشة البحث . . .

ولكنني توكلت على الله وعزمت على دراسته، لعلمي أنه آن أوان البحث فيه، ولما رأيت من عظيم المكانة التي أولاها العلماء لجماعة أهل الحل والعقد، مع ندرة الدراسات المتعلقة به، بالإضافة إلى تكريم الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي إياي، مشكوراً، بالإشراف على البحث.

وقد اخترت عنواناً مجملاً له، هو:

(أهل الحل والعقد في نظام الحكم الإسلامي ـ بحث مقارن).

وأرى أن للبحث في هذا الموضوع أهمية خاصة تتجلى من خلال ما يأتي:

١ ـ الحاجة إلى إزالة الاضطراب الواسع الذي وقع بين العلماء المعاصرين في تعريفاتهم لجماعة أهل الحل والعقد، وأهمية التميز بين هذا المصطلح وبين ما يشتبه به من مصطلحات تصدق على جماعات أخرى.

٢ ـ إبراز الوظائف السياسية المهمة المنوطة بأهل الحل والعقد، وبخاصة وظيفتهم في اختيار رئيس الدولة.

٣ ـ تقديم البديل الإسلامي القابل للتطبيق في مسألة تمثيل العامة في اتخاذ القرار في الدولة.

٤ ـ اقتراح الحلول الإسلامية لمعالجة كثير من سلبيات النظم الدستورية الوضعية المستوردة، وبيان الظواهر المَرَضية التي وقع فيها بعض الباحثين في نظام الحكم الإسلامي.

٥ ـ اقتراح النظام المعاصر لهذه الجماعة، سواء على صعيد عناصرها، أو علاقاتها مع ما سواها من المؤسسات، أو كيفية أدائها لوظائفها.

وقد كان المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي الغائي التحليلي، الذي أرى أنه المنهج الجدير بالإتباع في الأبحاث الفقهية المتعلقة بموضوعات نظام الحكم الإسلامي.

ويعتمد هذا المنهج الاجتهاد في أحكام الحوادث المستجدة، عن طريق استقراء النصوص الشرعية في الكتاب والسنة، وتفسيرها، والنظر في تاريخ تطبيقات الدولة الإسلامية في هذا المجال، وبخاصة تطبيق الخلفاء الراشدين، للتوصل إلى الحكم الشرعي المحقق لغاية التشريع الإسلامي في جلب المصلحة ودرء المفسدة.

وقد حاذرت خلال هذا البحث من اتباع المنهج التقريري، الذي يدفع إليه شيوع أمر ما، وإلفته بسبب عامل الزمن.

وتتلخص أهم الصعوبات التي واجهتها خلال هذا البحث، في قلة النصوص الواردة في موضوعه، والاضطراب والاختلاف الواقعين بين العلماء في تحديد ماهية هذه الجماعة ووظائفها، وركود تطبيق نظام الحكم الإسلامي بعامة، مما أدى إلى قلة الدراسات في موضوع أهل الحل والعقد.

وقد سهل تتبعَ مواضع ورود هذا المصطلح في المصادر الشرعية، توافر برامج حاسوبية أمكن من خلالها الوصول إلى ما كان يعد عسيراً جداً لولا توافر هذه الوسيلة.

والله أسأل أن يكون هذا البحث مقبولاً عنده، ونافعاً لطالبيه، ومشاركاً في بناء الصرح المعاصر لنظام الحكم الإسلامي. والله من وراء القصد.

بلال صفي الدين
دمشق في: ٣٠/ ربيع الأول/ ١٤٢٣هـ،
الموافق لـ ١٠/ ٦/ ٢٠٠٢م

❐ ❐ ❐